الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثانية

محضر جلسة
لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة
عدد 7

18 جانفي 2024

❖ **تاريخ الاجتماع**: الخميس 18 جانفي 2024

❖ **جدول الأعمال**: النظر في:

– مشروع قانون أساسي عدد 2023/47 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التّونسية والسّوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التّونسية.

– مشروع قانون عدد 2023/53 يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

الحضور:

- الحاضرون: 06
- المعتذرون: 04
- الغائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 02

بداية الجلسة: س 10 و25 دق **رفع الجلسة**: س 13 و30 دق.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم الخميس 18 جانفي 2024 للنّظر في مشروع قانون أساسي عدد 2023/47 يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية، ومشروع قانون عدد 2023/53 يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

وعلى إثر تلاوة وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية أشار السيد رئيس اللجنة إلى أنه كان على وزارة التجارة وتنمية الصادرات أن ترفق مشروع القانون الأساسي عدد 2023/47 المعروض على اللجنة بدراسة جدوى للاتفاقية التي انضمت إليها تونس سنة 2018 وتقييما لمردوديتها على الاقتصاد التونسي لتيسير الإلمام بمختلف جوانب عملية الاستضافة لجميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا وجدواها.

وذكر أحد أعضاء اللجنة بالدول المنخرطة في هذه الاتفاقية وتساءل إن كانت هذه الدول ستفتح آفاقا جديدة للمنتوجات التونسية مثل القوارص والتّمور والزّيوت.

وتمت الإشارة إلى أنّ مشروع القانون الأساسي المعروض على أنظار اللجنة إنما يتعلّق باستضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية، في حين أن اتّفاقية التّجارة بين الجمهورية التّونسية والسّوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي التي تضمّ 21 دولة، قد انضمّت إليها تونس في جويلية 2018. ودخلت حيّز النّفاذ على المستوى القانوني في جوان 2019، وأضاف أحد أعضاء اللجنة أن هذه الاتفاقية تندرج في إطار الوحدة الاقتصادية والتّجارية والتكامل الإقليمي بين الدّول الموقّعة عليها، خاصّة أنها تعتبر من بين أكبر التجمّعات الاقتصادية لامتدادها الجغرافي وعدد سكّانها وارتفاع الناتج الدّاخلي الخام، ومن شأنها أن تسهم في تثمين المنتوجات التّونسية مثل الخزف والسّيراميك التي تعيش عدّة صعوبات في السّوق المحلّية بحكم المنافسة وصعوبة التسويق. وأضاف أن من أولويات الكوميسا تنمية الموارد الطبيعية والبشرية لفائدة الشعوب وبالتالي بالإمكان تصدير المعارف والذكاء التونسي. واستوضح حول حجم المبادلات التجارية بين

الجمهورية التونسية والكوميسا وحجم الصادرات فيما بين الدول الأعضاء وما هي الصناعات الأكثر تصديرا بين هذه الدول.

ودعا عدد من أعضاء اللجنة إلى الاستفادة خاصّة من التّسهيلات الدّيوانية والإعفاءات الجمركية التي تكفلها الاتّفاقية للموقعين عليها، معوّلين على الإمكانيات الواعدة التي يمكن أن تنهض بها على المستوى التّشغيلي للكفاءات والإطارات التّونسية في شتّى الاختصاصات.

ملاحظين في الوقت نفسه أنّه لابدّ من تقييم مردودية هذه الاتّفاقية وجدواها فيما يتعلّق بالمبادلات التّجارية البينيّة والامتيازات الممنوحة للمنتوجات التونسية في ظلّ محدودية هذه الأسواق وهو ما ينعكس على القدرة الشرائية والاستهلاكية، وبناء على نتائج التقييم يمكن العمل على دعم الإيجابيات وتطويرها، مقابل تلافي السلبيات. فيما نبّه البعض إلى السلع التي تغزو الأسواق التونسية وفي جانب منها لا تستجيب لشروط السلامة الصحية وتهدد المنتوجات الوطنية.

وتساءل أحد أعضاء اللجنة عن العضو القار في الكوميسا الذي يمثل الدولة التونسية ولما لا استدعاءه لتقديم بسطة حول هذه الاتفاقية من حيث المبادلات التجارية مضيفا أن هذه الاتفاقية بقدر ما هي ذات طابع تجاري فهي أيضا سياسة خارجية.

وتبعا لذلك اقترح أعضاء اللجنة الحاضرون الاستماع إلى وزارة التّجارة وتنمية الصّادرات للاستنارة برأيها حول هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الاطلاع على مختلف الاتفاقيات التّجارية الأخرى التي وقّعتها تونس وكذلك الاستماع إلى وزارة الشؤون الخارجية في علاقة بالدبلوماسية الخارجية. مع تأكيدهم على حسن استثمار الموقع الاستراتيجي لتونس، إلى جانب تنويع الشركاء وتوثيق العلاقة بمختلف الفاعلين في إطار الشفافية والوضوح، والتعامل بندية في المفاوضات.

كما دعا بعض أعضاء اللجنة إلى تنظيم زيارات ميدانية لعدد من المؤسسات الاقتصادية التي تعاني صعوبات هيكلية على غرار مصنع الفولاذ بمنزل بورقيبة وشركة أم الكليل ومعمل السكر بباجة وشركة ستير وبعض الدّواوين، قصد الاطلاع على أوضاعها المالية والإدارية ورفع تقارير ومقترحات حلول في شأنها قد تساعد الجهات المعنية على إنقاذها واستعادة إشعاعها.

وأكد الحضور على أهمية تنظيم يوم دراسي أكاديمي حول الاتفاقيات التجارية عموما ووزن هذه الاتفاقية وآثارها على الاقتصاد التونسي وعلى بعض الاتفاقيات الأخرى وتقييم العلاقات التجارية بين الجمهورية التونسية ودول العالم في ظل مراجعة الاتفاقية التركية.

أما فيما يخصّ مشروع قانون عدد 53 /2023 المتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" فبعد تلاوة ما تضمنته وثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون في فصله الوحيد، أبدى السيد رئيس اللجنة رفضه التام لمختلف الشكاوى التي ترفع ضد الدولة التونسية أمام المحاكم الدولية خاصة إذا ما كانت صادرة عن مستثمر متواجد على الأراضي التونسية مهما كانت الظروف والأسباب وهو ما ينطبق على موضوع الحال.

كما اعتبرت اللجنة أنّ الاتفاقية واضحة وأهمّيتها بالغة وأنّ استكمال إجراءات المصادقة عليها ستخوّل للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية الجهة الممثلة للدّولة التونسية استغلال هذه البئر البترولية التي يعتبرها البعض قد شارفت على استنفاذ طاقتها الإنتاجية، لذلك لم تعمل الشركة الكويتية على تجديد عقد الاستغلال وتخليها عن حقّ الأولوية، كما تبيّن أنّ الشركة الصينية CNPC International (Tunisia) Ltd لم تتحمّس هي الأخرى لمواصلة الاستغلال، وبالتالي أرادت التّفويت في أسهمها لفائدة شركة ZENITH وهو ما اعتبر خرقا للاتّفاقات والتعهّدات المبرمة سابقا، خاصّة فيما يتعلّق بما يعرف في العقود بتكلفة هجر الآبار النّفطية.

وقد عبّر أغلب أعضاء اللجنة على ضرورة الاستماع إلى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لتشخيص واقع قطاع المحروقات وكذلك الوقوف على حقيقة ما يشاع فيما يخصّ الاستكشافات ومستوى الإنتاج والاستغلال، معتبرين أنها من مقدّرات الشعب التونسي وتستغلّ من قبل الشركات الأجنبية منذ سنوات طويلة، مطالبين بتشديد الرّقابة عليها وضرورة مراجعة العقود واستعادة القرار السيادي للدولة، الأمر الذي يقتضي مراجعة معمّقة وشاملة لمجلة المحروقات ومختلف التشريعات ذات العلاقة.

وتساءلوا عن مدى استجابة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لشروط استغلال هذه البئر وقدرتها على التّعهد بذلك في ظل المشاكل المالية والهيكلية وأزمة المديونية التي تعاني من تبعاتها ومآل القضية المرفوعة لدى التحكيم الدولي.

كما دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى ضرورة الاستثمار في الطّاقات البديلة والمتجدّدة مثل الطاقة الشمسية والرّياح التي تزخر بها بلادنا وتفعيل استراتيجية الانتقال الطاقي، في ظل تراجع المخزونات البترولية وارتفاع كلفة استخراجها وإضرارها بالبيئة والمحيط.

كما اقترح أعضاء اللجنة الحاضرون تنظيم يوم دراسي أكاديمي حول قطاع المحروقات والاتفاقيات المبرمة في الغرض والشركات الأجنبية المتعامل معها.

هذا، وارتأت اللجنة عقد جلسات استماع إلى مختلف الجهات والأطراف المعنية لمزيد الدرس والتمعن في مشروعي القانونين.

رئيس اللجنة **مقررة اللجنة**